



انضمت بالمراجعة النصف سنوية.. أبرزها «برقان» و«كبيكو» و«الوطنية العقارية» و«كابلات»

7 شركات كويتية جديدة تنضم لمؤشر «فوتسي»

7 أسهم جديدة تنضم إلى «فوتسي»



علاء مجيد

■ أسعار الأسهم تتحدد وفقاً لإغلاقات جلسة 23 سبتمبر المقبل ■ 1,7 مليار دولار تدفقات أجنبية للبورصة الكويتية منذ سبتمبر 2018

تترقب البورصة الكويتية إضافة أسهم جديدة لمؤشر فوتسي راسل للأسواق الناشئة في المراجعة النصف سنوية للمؤشر في سبتمبر المقبل، والتي من المتوقع أن تجذب المزيد من التدفقات الأجنبية، حيث يدخل سهم بنك برقان بمفرده إلى قائمة الشركات المتوسطة، بينما نجد شركة المشاريع الكويتية قد تنضم إلى الشركات الصغيرة، في حين نجد العديد من الشركات قد تنضم إلى قائمة الشركات المتناهية الصغر وهي شركة الوطن العقارية وشركة كابلات وشركة مشاعر القابضة وشركة مجموعة الخصوصية القابضة وأخيراً الشركة الكويتية للمنتزهات. علماً بأن أسعار هذه الأسهم تتحدد وفقاً لإغلاقات جلسة 23 سبتمبر 2019، وجاءت إغلاقات هذه الأسهم يوم الخميس الماضي الموافق 22 أغسطس، وفقاً لما يلي:

إغلاق بنك برقان عند 354 فلساً، وشركة مشاريع الكويت القابضة «كبيكو» عند 219 فلساً، والوطنية العقارية عند 83,7 فلساً، وشركة الخليج للكابلات عند 411 فلساً، ومشاعر عند 68,40 فلساً، والخصوصية القابضة عند 72 فلساً، وأخيراً جاء إغلاق سهم الوطنية للمنتزهات عند 57,9 فلساً.

ويبلغ حجم الاستثمارات الكويتية 1,7 مليار دولار التي جلبتها بورصة الكويت منذ ترفيقها إلى مؤشر فوتسي راسل للأسواق الثانوية في سبتمبر 2018 وهذه التدفقات الأجنبية جاءت على ثلاث مراحل كان آخرها في سبتمبر الماضي عندما جذب 15 سهماً مدرجاً في قائمة المؤشر تدفقات نقدية بلغت بنحو 600 مليون دولار. ومنذ بداية العام وخلال السبعة أشهر الماضية قام 3+T ونظام الدفع مقابل التسوية DVP.

وقد أطلق مؤشر فوتسي للأسواق الناشئة في عام 2000 وهو مبني على القيمة السوقية للشركات المدرجة ضمنه مع تعديله لاحتساب نسبة الأسهم الحرة لهذه الشركات ويهدف المؤشر لقياس أداء الشركات ذات القيم السوقية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة في دول الأسواق الناشئة حول العالم مع التأكيد بان هذه الشركات قابلة للتداول وعليها سيولة في أسواقها. وبلغ متوسط العائد السنوي على مؤشر فوتسي للأسواق الناشئة الثانوية

«التجارة» تشكل لجنة تطبيق تنفيذ التصنيف الدولي للأنشطة التجارية

طارق عرابي

عن طريق الربط الإلكتروني بين الجهات ذات العلاقة والمعنية بتنفيذها، وتزويد الجهات صاحبة الاختصاص في الرقابة على الأنشطة التجارية التي يتم إقرارها ببيانات الربط الإلكتروني لاستكمالها واعتماد تلك الأنشطة لديها. وأشار إلى أنه سيتم تطبيق التصنيف الدولي للأنشطة التجارية خلال مدة لا تتجاوز 3 أشهر من تاريخ تنفيذ القرار. وستباشر اللجنة المهام المنوطة بها خلال المدة الزمنية المحددة لكل مهمة. وبين القرار أن اللجنة ستعقد اجتماعات دورية مرة كل أسبوعين بناء على دعوة من رئيسها وينعقد الاجتماع صحيحاً بحضور أغلبية أعضائها وتصدر قراراتها بأغلبية الحضور وفي حال تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس.

أصدر وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الخدمات خالد الروضان قراراً وزارياً يقضي بتشكيل لجنة «تطبيق تنفيذ التصنيف الدولي للأنشطة التجارية» برئاسة الوكيل المساعد للدعم الفني والتخطيط بوزارة التجارة والصناعة، وتضم في عضويتها ممثلين عن الجهات التالية من المتخصصين في الحاسب الآلي ونظم المعلومات بحيث لا يقل ممثل كل جهة عن درجة مدير أو ما يعادلها:

- 1 - الهيئة العامة للصناعة.
- 2 - بلدية الكويت.
- 3 - الإدارة العامة للإطفاء.
- 4 - الهيئة العامة للقوى العاملة.
- 5 - الإدارة العامة المركزية للإحصاء.

وأوضح القرار أن اللجنة ستتولى مراجعة التصنيف الدولي للأنشطة التجارية بناء على ما انتهت إليه لجنة الأنشطة التجارية ووضع آليات تطبيقها

الترسية النهائية الشهر المقبل بـ 1,2 مليار دولار

مشروع الدببة للطاقة الشمسية يرى النور في الربع الثالث من 2021



محمود عيسى

وأضافت الوكالة أن شركة الهندسة الأسترالية Worley - المعروفة سابقاً باسم وولي بارسونز - قد تكون مستشاراً لإدارة مشروع تطوير الطاقة الشمسية. ويذكر أن كلا من مجموعة شنغهاي الكتريك، شركة اتحاد المقاولين، شركة تشاينا كومونيكيشن كونستراكتشن، شركة الغانم إنترناشيونال، شركة مجموعة الملا القابضة، فيرست سولار، داتانغ إنترناشيونال باور جينريشن، جينكو سولار، جنرال الكتريك، وشركة جوبكو الخليج للتجارة العامة والمقاولات وغيرها تتنافس على المشروع.

وذكر التقرير أن المشروع سينفذ وفقاً لنظام التصميم والبناء والتشغيل والصيانة، مضيفاً أنه يعتبر جزءاً من هدف الكويت الكبير المتمثل في توليد 15٪ من إجمالي احتياجات البلاد من الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة بحلول 2030.

نقلت مجلة كونستراكتشن ويك عن وكالة طومسون رويترز قولها إن مشروع الدببة للطاقة الشمسية الكهروضوئية تبلغ طاقته 1,5 غيغاواط في منطقة الشقايابا، المقرر أن تتم ترسيته من قبل شركة البترول الوطنية الكويتية على المناقص الفائز بحلول سبتمبر 2019، على أن ينتهي العمل فيه بحلول الربع الثالث من عام 2021، مشيرة إلى أن 18 شركة مقاولات عالمية ومحلية بما فيها اس ان سي لافالين الكندية واكوا باور وميتالورجيكال كورپوريشن الصينية وشركة مصدر الإماراتية تنافست للحصول على العقد.

ووفقاً لطومسون رويترز فإن شركة البترول الوطنية الكويتية تستثمر 1,2 مليار دولار ما يعادل (365.1 مليون دينار) في تطوير المشروع.

«رُب ضارة نافعة».. إغلاق مصانع الأسمدة يوفر 1,2 مليار دينار

أحمد مغربي



كشفت مؤسسة البترول الكويتية عن أن إغلاق مصانع الأسمدة سيوفر 1,2 مليار دينار بسبب استخدام الغاز النحليل لمحطات وزارة الكهرباء والماء بدلاً من استيراد الغاز الطبيعي المسال من الخارج. وقالت «البترول» في وثيقة حصلت «الأنباء» على نسخة منها أن قرار الخروج من نشاط الأسمدة كان أحد التوجهات الاستراتيجية لمؤسسة البترول الكويتية، وذلك للأسباب التالية:

- استخدام الغاز النحليل بمحطات وزارة الكهرباء والماء بدلاً من استخدامه لإنتاج الأسمدة، وذلك لتوفير كميات الغاز الطبيعي المسال المستورد من الخارج.
- نشاط الأسمدة لم يعد من الأنشطة الرئيسية لمؤسسة البترول الكويتية، والتوجه نحو التركيز على صناعة الأولييفينات والعطريات ذات النمو المرتفع.
- نشاط الأسمدة يعاني في الفترة الحالية من زيادة المعروض من منتجات الأسمدة، مما أدى لتراجع أسعار منتجات اليوريا والأمونيا. وذكرت أنه عند قيام مؤسسة البترول الكويتية بتحديث توجهاتها الاستراتيجية

للأولييفينات عن طريق إنتاج الميثانول ومن ثم الأولييفينات، فإنه بالرغم من أن هذا البديل عوائد إيجابية مقارنة بالاستمرار في نشاط الأسمدة، وذلك عند افتراض الغاز المستخدم في هذه الصناعة بالأسعار المدعومة، إلا أنه بعد غير مجد اقتصادياً حسب الأسعار التجارية الذي يتم تقييم المشاريع النفطية بناء عليها، كما أن التكنولوجيا المستخدمة وحيدة المصدر ومحدودة التطبيق عالمياً. ومما سبق نذكره، فإن إغلاق مصانع الأسمدة بالكامل يعتبر من أفضل البدائل التي تمت دراستها وتقييمها من الناحية الاقتصادية على مستوى الدولة سواء عن طريق التحول إلى مصانع الأولييفينات أو خصخصة نشاط الأسمدة.

275 كويتياً بمصانع الأسمدة

بلغت أعداد العمالة الكويتية وغير الكويتية في مصانع الأسمدة عند آخر يوم عمل بالمصنع وهو 30 يونيو 2018 حوالي 275 عاملاً كويتياً و 56 عاملاً غير كويتيين، وتم تحويل عدد 77 عاملاً إلى الشركات الرملية وهم كالتالي:

- 42 - عاملاً من رجال الإطفاء.
- 26 - عاملاً من رجال الأمن.
- 9 - من العمالة الأخرى.

وتم تقاعد عدد 56 عاملاً كويتياً وإنهاء خدمات 37 عاملاً غير كويتيين.

أما عدد العمالة المتبقية 161 عاملاً فهم كالتالي:

- 142 عاملاً كويتياً.
- 19 عاملاً غير كويتي.

كما كانت هناك أعمال ما بعد إغلاق مصنع الأسمدة في 2018/6/30 ولا زالت بعض الأعمال الفنية تحتاج وجود العمالة لتأمين إغلاق المصنع والمعدات بصورة آمنة.

وتم إعداد برنامج تدريبي للعمالة في شركة ايكويت للبتروكيماويات (مصنع البولي بروبيلين) لتدريب العمال لتسلم المصنع في 2020/1/1.

غير المتوقع الحصول على إيرادات من هذا الخيار كون أن قيمة بيع المصانع كخردة أقل من قيمتها الدفترية، بالإضافة إلى تكلفة الإزالة، ولكن تبين أنه في حال تطبيق هذا البديل سيتم توفير 1,221 مليار دينار بسبب استخدام الغاز النحليل لمحطات وزارة الكهرباء والماء بدلاً من استيراد الغاز الطبيعي المسال من الخارج. وفيما يخص بديل خصخصة نشاط الأسمدة، لم يتم طرح نشاط الأسمدة على القطاع الخاص للاستثمار فيه نظراً للأسباب التالية:

- رغم صدور قرار من المجلس الأعلى للبترول خصخصة نشاط الأسمدة في 15 نوفمبر 2006، إلا أنه أشارت إلى أنه تمت دراسة 3 بدائل وهي:
- 1 - الإغلاق الكامل لمصانع الأسمدة الحالية.
- 2 - خصخصة نشاط الأسمدة.
- 3 - تحويل مصانع الأسمدة إلى مصانع أوليفينات.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تقييم بديل إغلاق مصانع الأسمدة بالكامل، حيث أنه من غاية العام 2030 واعتمادها من المجلس الأعلى للبترول، أكدت التوجهات الاستراتيجية الخاصة بنشاط البتروكيماويات على ضرورة الخروج من نشاط الأسمدة في الكويت على المدى القصير إما عن طريق الخصخصة أو الإغلاق للمصانع بعد دراسة البدائل المناسبة.

اللائحة التنفيذية للقانون بمرسوم رقم 2015/38 بتاريخ 15 فبراير 2015.

- إلا أنه تمت دراسة وتقييم بديل طرح نشاط الأسمدة للقطاع الخاص وقد تبين السبلات الاقتصادية لهذا البديل على مستوى الدولة. أما فيما يخص تحويل مصانع الأسمدة إلى مصانع الأسمدة